

لا يقوم سلام من دون احترام
القانون والعدالة.

أسبوعية تصدر عن أمانة الإعلام في المؤتمر الوطني اللبناني وتوزع على الإنترنت: <http://www.lebanon-world.org>

موقف الأسبوع



مفترق شرق أوسطي جديد

في هذا الأسبوع، تابع العالم الانتخابات الإسرائيلية بأهمية بالغة، لما ستفرض نتائجها من تأثير على المسارات السلمية المتوقّفة في الشرق الأوسط. كان خيار الشعب الإسرائيلي إيجابياً بالنسبة لتوقعات الدبلوماسية العربية والدولية، واستقبل الرئيس المنتخب كرائد للسلام وكمصمّم عليه ضمن فترة زمنية محدّدة لا تتعدى السنة الواحدة. وبلحظة محا باراك صورة الرّفص الإسرائيلي للاتفاقات المعقودة.

إنّ الالتزام في بلدٍ ديمقراطي، بإنجاز عملٍ كهذا، يفرض على المسؤول أن يتحمّل كامل مسؤوليته في حال الفشل، وإنّ الرأي العام لا يرحم.

الكلّ يعرف أنّ الحرب يفرضها فريق واحد بقرار منفرد، أمّا السلام فلا يقوم إلا بين أكثر من فريق بقرار مشترك.

هذا الموقف المؤكّد لحصول السلام خلال عام يدلّ على احتمال من اثنين.

الاحتمال الأول، هو أن يكون قد حصل الاتفاق فعلاً بمحادثات سرية بين سوريا وإسرائيل، وبرعاية أميركية، كما يجب أن تكون، وهذا ما يفسّر الدّعم الأميركي للمرشّح باراك قبل أن يصبح رئيساً منتخباً، وفي هذه الحال من المفترض وجود سيناريو تنفيذي، لتمرير التنازلات المتبادلة وترويض الرّافضين في طرفي الاتفاق، ضمن مهلة قدّرت بسنة.

أمّا الاحتمال الثاني، فهو أن يكون باراك قد أعدّ خطة بديلة لفرض سلامه بطريقة أخرى، بعد إخراج إسرائيل من دور الرّفص الذي ألبسها إياه نتانياهو، وإسناده إلى الدّول المتاخمة لها تبريراً لاستعمال وسائل أخرى. إنّ الانتخابات، تربع وتخسر في البلدان الديمقراطية بفوارق من الأصوات، وتقضمها الأحداث السلبية مهما كانت أحجامها كبيرة. لذلك لا أعتقد أن أحداً في إسرائيل سيسعى إلى تغيير الحزب الحاكم بعد ما فعل مرتين، ولكن بالتأكيد، سيكون هناك تغيير في السياسة والأسلوب.

إنّ العاملين في حقل المفاوضات وحدهم يعرفون أي احتمال هو الصحيح، وعليهم أن يحسنوا التقدير كي لا تأتي النتائج بعكس التقديرات والآمال.

بعد عام، سيكون لنا السلام في الشرق الأوسط، وهذا ما أتمناه، سلام يعود معه الاستقرار إلى مجتمعنا، وتنسحب القوى لغربية من أرضنا، فتنتهي آلام شعبنا في الجنوب كما في مختلف الأراضي اللبنانية.

وإن لم يكن السلام، سيكون هناك أي شيء آخر غير الوضع القائم.

العماد ميشال عون

حذار الجنوب

شغلت الانتخابات الاسرائيلية مختلف الاوساط السياسية والاعلامية والاجتماعية والدولية والاقليمية. رؤساء يتوقعون يستبشرون يفاضلون، سياسيون يرددون يدعون يخططون، اعلاميون ينتبعون يراقبون وينقلون، محللون يُنظرون يعلون ويستخلصون،

ومواطنون لبنانيون يتعرضون، وما زالوا يتعرضون، يستجدون يخبتون ويتكلون، يدفعون يصبرون ويحملون، يُشردون يُهجرون يُقصون، ويموتون، بكل الاحوال يموتون

في هذه الانتخابات انقسم الاسرائيليون الى فريقين متناحرين، لا يختلفان من حيث المبدأ على ما يضمران من عداوة للعرب وللبنان، ولكنهما يختلفان بالاسلوب ليجعلا من مفارقاتهما تسابقاً لمصلحة اسرائيل وتنافساً لكسب ود وثقة مواطنيهما، وشطارة وحكمة لاختلاق الحلول، والتزام الوعود بدون تنازلات، وبغض النظر عما سيكون الثمن وعمن سيدفعه

مصلحة اسرائيل لا تعنيا، وهي دولة عدوة ودخيلة قامت على لعداوية للعرب وعلى العنصرية والتفرقة والتمييز. ما يعنيا، نحن اللبنانيين، هو ما يوجعنا وما يصيبنا يقتلنا.

والحلول نراها تأتي دائماً على حسابنا، تشدد يؤدي الى قصف وقتل ودمار، وتعامل مع واقع يؤدي الى افراغ المنطقة وتشريد اهلهما والاقتصاد والانتقام من سكانها.

ما هو دور الدولة اللبنانية؟؟ وبالتالي ما هو موقف السلطة الحالية التي يفترض بها ان تكون وحدها دون سواها، المسؤولة عن أمن واستقرار وسيادة شعبها، والمرجعية الوحيدة لمواطني الجنوب الذين يدفعون اليوم ثمن تعلقهم بشرعيتهم الوطنية.

للأسف تتعاطى السلطة اليوم مع مواطني الجنوب وكأنهم مسؤولون عن واقع دولي فرض عليهم، وقد تحملوا وحيدين دائماً وزره ونتأجه وعواقبه.

فما هو الدور الايجابي الذي قامت به السلطة من اجل مواطني الجنوب؟

باستثناء ما نذكر من جبايات ومخصصات فرضت في موازات الدولة على اللبنانيين عموماً من اجل الجنوب، ودخلت جيوباً ما استحققتها، وباستثناء ما سمعنا عن صندوق الجنوب والالتزامات والعود، وقد صرفت الاموال ووظفت لمصالح سياسية انتخابية لم تقم السلطة بأي دور ايجابي وواعد يعيد الامل والعدل لكل اللبنانيين في منطقة الجنوب ويعيد اللحمة الوطنية والطمأنينة والاستقرار لنفوسهم، لتستعيد دورها وحقها الطبيعي على كامل ارضها وتكتسب من جديد ثقة مواطنيها واحترامها وارتياحهم لدورها

وعندما نسال السلطة عن وضع الجنوب، نتوجه الى السلطات اللبنانية على اختلافها، ننبهها، نحذرها، نحملها المسؤولية ونحاسبها.

لذلك نترقب دور السلطة التنفيذية، وعليها المبادرة لوضع خطة عمل تأخذ بعين الاعتبار مصلحة مواطنيها قبل أي مصلحة ثانية فلا تتحرك بوحى اقليمي، ولا تطمئن لنوايا عدوة، ولا تتنازل عن حق طبيعي، فاذا كان الاحتلال جريمة فالسماح او المشاركة بتفريغ منطقة من سكانها جريمة اكبر واطغر.

ونترقب دور السلطة التشريعية، التي عليها المبادرة بوضع الاسس والتشريعات اللازمة لاستدراك ما قد يترتب من اتفاقات ومبايعات ومزايدات على حساب المواطنين اللبنانيين في الجنوب.

مؤسف ان يفاضل لبناني بين غريب، مغتصب، محتل، واخ له في الوطنية ينكره، يرذله يحسده.

واذا كانت مقاومة الاحتلال حقاً وواجباً فالاستنثار بها لفئة من المواطنين اضعاف واسقاط، والتمييز بين محتل وآخر اجهاض وانتحار.

وحدها السلطة القادرة العادلة مؤهلة لمواكبة اهنا في الجنوب في نقلتهم من واقع الاحتلال وضراوته لحضن الدولة وهداوته، ولنتكن عندها هذه العودة الى الوطن كعودة الابن الشاطر الى ابيه، دولة ترعى مشاركة مواطنيها في الانفتاح والتلاقي والتسامح، تساهم في صون وحدتها الوطنية وتخذل عدواً اراد لها انقساماً وشرذمة، ودولة تسمح بالفراغ وتتخلى بارادتها عن دورها تخدم عدواً ضمير لها الضعف والانهيار وتضع نفسها في موقع الجرم.